Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/33/Corr.1
18 April 1983
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4123

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حقوق الانسان والهجرات الجماعية

مذكرة من الأمين العام

تصويب

يستعاض عن نص المرفق الثالث بالنص التالي :

المرفق الثالث

وكالات الأمم المتحدة أو اداراتها

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

[٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٣]

تركز الدراسة أصلا على غيبة حكم القانون أو انهياره وما يقترن به ذلك من انتهاك لحقوق الانسان كسبب لمثل هذه التحركات الجماعية • ففي أنحاء عديدة من العالم لا تزال هنالك دول تحمل آثار جراح مولدها من الاستعمار ، ومع سعي الحكومات الى خلق التلاحم فيما بين مجموعاتها الأثنية المتباينة ، في سيرها المندفع نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، تتمخض محاولاتها لكبح تنابذ هذه القوى عن نزاعات بين الدولة والفرد • وكذلك كثيرا ما آثر الاستعمار تفضيل جماعات معينة فزرعها في مركز السيطرة السياسية والاقتصادية • والابقاء على مثل هذه المظالم مناقض لمفهوم حقوق الانسان ، ومع ذلك قد يترتب على محوها انتهاك حقوق المستفيدين من هذا الميراث •

ويسلم التقرير بالأوضاع غير المواتية لحقوق الانسان ، السائدة في البلدان النامية التي تعاني من الويلات الاقتصادية المترتبة على النمو السكاني ، ونقص الغذاء ، والتضخم المتزايد والبطالة ، وتدهور البيئة • ولقد هز اطلاق العنان للشعور بالاحباط الاقتصادي البنيات الاجتماعية فتفتتت أسسها وقوضت الدعامات المؤسسية لحقوق الانسان • ومن شأن القوى السلطوية أن تفتت البنيان الاجتماعي الهش بل وتحل محله • ويعزز من هذه القوى المنفرة في بلد المنشأ ما يغزوه من قوى جاذبية خارجية ، ولا سيما المشاهد المغرية التي تصور ما تنعم به بلدان العالم الأكثر ثراء من حياة الوفرة والرفاهية ، في عروض جذابة تنقلها أجهزة الترانزستور والتليفزيون التي غزت البلدان النامية •

لقد نشأت اساءة استعمال حق اللجوء ، مع أعداد مفرطة ممن صنفوا كلاجئين ، من حوافز متنوعة • وهذا التقرير ، بوعيه لكون الأثر الرجعي لذلك قد فتت هذا المبدأ على حساب اللاجئين الحقيقيين ، يقترح تنقيح وتحديث قوانين اللجوء والجنسية والعمل ، والتزام النزاهة في عمليات التعداد ، وتشكيل هيئة لمراقبي الشؤون الانسانية تابعة للأمم المتحدة لرصد مثل هذه التحركات الجماعية عن كثب •

ان تحركات اللاجئين ترهق الموارد الاقتصادية والنسيج الاجتماعي للبلدان المستقبلة • وقد كان عبء معالجة هذه التحركات أشد وطأة على البلدان النامية التي يقتضي بالضرورة ضيق مواردها تقديم مساعدة دولية لها • فعلى الرغم من أن كثيرا ما يشوب سوء التوجيه المقترن بالتبذير وازدواج الجهود وسوء التوزيع الجغرافي توفير المساعدة ذاتها ، الا أن توفيرها في حد ذاته كان بمثابة عامل جذب قوى • واذ يضع التقرير هذه الانتقادات نصب عينيه ، يحث على اتباع نهج ثنائي ومتعدد الأطراف يندمج فيه نوعا المساعدة ، ويدعو الى توحيد المقاييس الخاصة بمنح المساعدة المادية • وينصح التقرير بمزيد من التأكيد على النهج الوقائي المتعدد التخصصات بعكس النهج العلاجي المخصص الحالي ، في الدعوة الى تحديد التدفقات الجماعية المحتملة والى توجيه المساعدة الدولية الى بلدان المنشأ المتوقعة •

وهناك بعض أشكال التحركات الجماعية التي تحدث تأثيرا ضارا على بلدان المنشأ • وحالة الضيق الاقتصادي السائدة الآن هي في عداد العوامل التي تهدد العمال المهاجرين في البلدان الصناعية الغربية بالاعادة الى أوطانهم وهو ما يزيد من حالة البلدان النامية سوء • أما هجرة الكفاءات فهي وان كانت أضيق نطاقا الا انها تتساوى على الأقل فيما تحدثه من ضرر ناتج عن استنزاف الأدمغة ونزوح الخبرات الحيوية مثل الأطباء والمهندسين من البلدان النامية الى البلدان الغربية الصناعية مجتذبين بإغراء المكافأة الأفضل فيها •

وقد يكون من المناسب أن نلاحظ في هذا المقام أن التحركات الجماعية للأهالي سواء أكانت دوافعها سياسية أو اقتصادية ليست مجهولة في اقليم اختصاص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ • بل على عكس ذلك يشكو كل بلد تقريبا من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر •

وفيما يتعلق بتدفقات المهاجرة داخل اقليم اللجنة هربا من الصراعات الداخلية ، فان المتضمنات السياسية وتفرعاتها تحول دون اتباع النهج الوقائي الذي توصي به الدراسة • وقد أثارت المساعدة الدولية الحالية الموجهة للأشخاص المشردين ، أحيانا ، اتهامات بالتدخل في

المصالح الوطنية فأخضعت لقيود بناء على ذلك • ولقد كان من آثار المشاكل الاقتصادية السائدة في البلدان الصناعية ان حدت من استعدادها لقبول اعادة توطين اللاجئين فيها • وهو وضع يهدد بترك عبء دائم على كاهل البلدان النامية التي منحت الملجأ •

ان هذه وغيرها من مشاكل الهجرة الجماعية من والى الاقليم التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، تحتاج الى مزيد من العناية والعمل من جانب كافة الهيئات والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة •

ان التحركات الجماعية للأهالي في أجزاء كثيرة من العالم هي من الأعراض المؤلمة الدالة على الاختلالات السياسية والاقتصادية القائمة • والدراسة تفحص هذه المعاناة البشرية المؤلمة من كافة جوانبها وتتناول بالتحليل الواضح جذور المشكلة وتفريعاتها العديدة ، وتقدم توصيات عملية للتخفيف من حدتها •